

مظاهر ثقافة أبي حيان الأندلسي  
في ضوء كتابه التذييل والتكميل

د. وليد محمد السراقي<sup>(١)</sup>

## مقدمة:

**أبو حيان**، أشير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حَيَّان الغرناطي الجبَّاني، ولد سنة أربع وخمسين وستمئة للهجرة، وتلقَّى في مسقط رأسه العلم على يد جَلَّة من علماء زمانه. ثم ترك بلاده وضرب في الآفاق بلاد المغرب والشمال الإفريقي، والتقى - ثمة - كثيراً من العلماء وأخذ عنهم في شتى العلوم، ثم توجه إلى مصر وألقى فيها عصا الترحال، وأخذ عن أكابر علمائها وتوفى فيها سنة خمس وأربعين وسبعمئة للهجرة بعد أن كفَّ بصره.

وهذه الحياة المديدة التي عاشها أبو حيان، وهذه الكثرة الكاثرة من العلماء الذين أخذ عنهم، تدلّان أشدّ الدلالة على عمق ثقافة أبي حيان، ورسوخ قدمه، وتمثله مختلف الجوانب المعرفية التي كانت تشكل المشهد الثقافي آنذاك.

وقد تمثل ذلك في الآثار التي خلفها أبو حيان في التفسير والنحو، ككتابه (البحر المحيط)، وموسوعته النحوية الضخمة (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل). وهذا الأخير هو الذي سيكون موضوع وقفنا في هذه الصفحات بغية استجلاء مظاهر ثقافة أبي حيان المتنوعة، ومنها:

### أ. الثقافة القرآنية:

وهذه الثقافة بارزة لأدنى نظر، فالكتاب يتسم بغزارة بيئة بآيات القرآن الكريم، وهي ذات دلالة واضحة على رسوخ قدم أبي حيان في هذا الجانب، كيف لا وهو الذي سبق له أن وضع تفسيراً للقرآن ضخماً؟ لقد كان القرآن الكريم شديد المثول في ذهن أبي حيان، عظيم التمكن منه، يسير الاستحضار لدى الحاجة إلى الاستشهاد والتمثيل، فإن أراد تفسير القاعدة أو شرحها برز الشاهد القرآني ببسر متناه. ومما هو شديد الاتصال بهذا الجانب من ثقافة أبي حيان هذه الإحاطة التامة

\* جامعة محمد بن سعود - الرياض.

130

الأول منه فحسب ثلاثة عشر ضعفاً عما ذكره ابن مالك، ولنا أن نقول إن هذا العدد قليل بالنسبة إلى حجم الكتاب الضخم.

ومما احتج به أبو حيان من أحاديث لم تبين عليه قاعدة نحوية، وإنما كانت شواهد على اللغة أو استدلالاً على قاعدة، مما يسمح بالقول بضمور هذه الثقافة في الكتاب.

فمن ذلك الحديث الذي مثّل به ابن مالك وسماها لغة "يَتَعاقِبُونَ" وهي التي يسميها النجاة لغة "أكلونسي البراغيث" فقد أبطل أبو حيان ما زعمه ابن مالك وقال: "لأن الحديث رواه مطولاً مجزئاً البزاز في مسنده، فقال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل..."

### ج. أثر الثقافة الفقهية:

عرف عن ابن مالك أخذُه أولاً بالمذهب المالكي، ثم انتقله إلى المذهب الظاهري وتمسكه به، حتى إنه كان يقول: "مُحالٌ أن يرجعَ عن الظاهرِ مَنْ علقَ بذهنه" وعند وفادته على مصر تمذهب للمذهب الشافعي، على أن ذلك لا يعني أن أبا حيان معدود في الفقهاء أو دَوَّن اسمه في أسمائهم، أو تُرجمَ له بين تراجمهم، ولكن عُنِيَ مترجموه بالنص على مذهبه الفقهي على نحو ما رأينا. إلا أنه لا مناص من الاعتراف بأن هذه الثقافة تكون رافداً مهماً من روافد تكامل الشخصية النحوية آنذاك. وإذا كنا نعدم أمثلة كثيرة على أثر هذه الثقافة الفقهية في "التذليل" فإننا لا ننكر أن يستطيع الدارس الوقوف على بعض ملامح من ذلك، فقد عرض مرة في تفسير الآية الكريمة: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة 5: 38] لرأي فقهي في المسألة<sup>(1)</sup>.

وفي مبحث الضمير استشهد بالآية الكريمة ﴿فَإِنَّهُ رَجْسٌ﴾ [الأنعام 6: 145]، وعرض لرأي ابن حزم الظاهري في مسألة تحريم لحم الخنزير وشحمه باعتبار عود الضمير إلى ما تقدم ذكره. إلا أن أثر الثقافة الظاهرية إنما يظهر أكثر ما يظهر في استخدامه منهج "ظاهرية النص" في تحرير قواعده، فكثُر في الكتاب قوله: "وظاهر قول سيبويه" أو "وهذا ظاهر النص" مما يدل دلالة عميقة على تمكّن هذا المذهب من نفسه تمكناً واضحاً، لم يستطع منه فكاكاً على ما سبق وقرر هو نفسه وقد صرح بذلك أيضاً في "التنزيل" فقال: "إذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر"<sup>(2)</sup>. ولعل المسألتين الفقهيتين اللتين عرضنا لهما تدلان دلالة واضحة على ما وقر في نفوس علمائنا من الارتباط بين علم النحو وبين الفقه، وحاجة كل من الفقيه إلى النحوي احتياجاً ظاهراً لا فكاك منه.

## 2. أثر الثقافة اللغوية:

عمد أبو حيان إلى تفسير كثير من الأبيات الشعرية التي استظهر بها على قواعده النحوية المقررة، أو على الرد بشاهده الشعري على قاعدة مقررة، أو تفسير كثير من الأبنية التي حفل بها

1117<sup>(1)</sup>

34<sup>(2)</sup>

كتابته، وإن نصّه على مصادره اللغوية الكثيرة من جهة، والنص على المشهور من اللغات وترتيبها من حيث الفصاحة في مراتب، أو الاستدلال على الدلالة اللغوية بالاستقاق ذو دلالة جد كبيرة على علو كعبه في هذا الجانب؛ فقد دلل على أن من لغات "أب" و"أخ" التشديد في الباء، ونقل ذلك عن الأزهرى، ثم عضد ذلك بالاستقاق اللغوي الذي يشهد لتضعيف الباء، وهو قولهم: استأنبت فلاناً، بباءين، أي: اتخذته أباً<sup>(1)</sup>.

وقد يبدأ بتفسير بعض الألفاظ مبتدئاً بالدلالات الأكثر شهرة، ثم يعرج على الأقل شهرة، فبعد أن عرض لرأي البصريين ورأي الفراء من الكوفيين في وزن "حَم" قال: "الحَم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة"<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ترتيب لغات "جم" وفق علو جودتها، فقال: "وترتيب لغات حم في الجودة. مصاحبة الحروف، فالإتمام على فعل بالواو، فالقصر، فالنقص، فالإتمام على "فعل" بالهمز، فعلى "فعل" بالهمز"<sup>(3)</sup>. وربّما عكس الأمر فبدأ بالنص على الأضعف، فقد قرّر في مناقشة "ابنم" أن الأصل "ابن" وزيدت فيه الميم، ثم ذكر فيه لغتين، الأولى بفتح النون، وهي القليلة، والثانية: إبتاع حركة النون لحركة الإعراب في الميم. ثم نصّ على أن العرب لم تعط الفرع "ابنم" أحكام الأصل كلّها، فأعطته حكم التثنية فقط ولم تجمععه على "ابنمون" مع أنها قد جمعت "ابن" على "بنون" ولم يسمع تأنيث "ابنم" وإن كان المسموع تأنيث "ابنة"<sup>(4)</sup>.

### 3. أثر الثقافة الأدبية التاريخية:

ويتجلى أثر هذه الثقافة في جملة من المظاهر لعل أهمها ذلك الكم الهائل من الشواهد الشعرية التي يستحضرها عاضداً بها ما يقرر من قواعد أو ناقضاً لها. ويتجلى ذلك أيضاً في ومضات من تعليقاته على هذا الشاهد الشعري أو ذاك، أو في سوقه بعض الأخبار التي تدخل في صميم التأريخ الأدبي، فمن ذلك روايته قصة امرئ القيس مع التوأم اليشكري عند طلب الأول من الأخير أن يملط له أنصاف الأبيات التي سيقولها، فاستجاب التوأم لذلك، فأخذ امرؤ القيس ينشئ نصف بيت فيتمه التوأم اليشكري<sup>(5)</sup>.

ومن ذلك أيضاً خبر جرير والفرزدق وقد جلسا في مجلس أحد الملوك يستمعان إلى عدي بن الرقاع العاملي فلمّا تشاغل الملك عن عدي سكّت هذا الأخير، فسأل الفرزدق جريراً: ما تراه يقول عدي؟ فقال جرير:

(1) 1/49.

(2) 1/49 ب.

(3) 1/51.

(4) 1/12 أ. والخبر في العمدة: 368.

(5) 1/12 أ. والخبر في تاريخ مدينة دمشق 47/133.

قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا

وهو عجز بيت قاله عدى وصدره:

تُرْجِي أَغْنَىٰ كَأَنَّ إِنْبْرَةَ رَوْقِهِ

فَعَجِبَ الْفَرَزْدَقُ مِنْ إِيْتَامِ جَرِيرِ الْبَيْتِ عَلَى إِنْشَادِ عَدِي لَهُ<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك أيضاً سوقه خير زهير بن أبي سلمى مع ابنه كعب عندما استخبره زهير: هل تجيد الشعر؟ فأخذ زهير يقول بيتاً ويُجيزه كعب حتى نظماً أبياتاً<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك ما استشهد به في مبحث "التغليب" من قول الخوارج: "سُنُوا بنا سنّة العمرين"<sup>(3)</sup>، وتفسيره "الزهدمان" قول الشاعر:

جزائي الزهْدُمان جِزاءَ سَوْءٍ      وَكُنْتُ الْمَرْءَ أَوَّلَى بِالْكِرَامَةِ<sup>(4)</sup>

وَالزُّهْدَمَانُ: زَهْدَمُ وَكَرْدَمُ ابْنِي قَيْسٍ.

ومن ذلك ما ساقه في تفسير "يُسْتَبَاء" من قول الشاعر:

فَالَمْ أَرْ مَغْشَرًا أُسْرُوا هَدِيًّا وَلَمْ أَرْ جَارَ بَيْتِ يُسْتَبَاءُ<sup>(5)</sup>

فَقَالَ: "... وَقِيلَ: مَعْنَى يُسْتَبَاءُ مِنَ الْبَوَاءِ، وَهُوَ الْقَوْدُ، وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ أَتَاهُمْ وَقَامَرَهُمْ مِرَارًا، فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَالَهُ، ثُمَّ قَامَرَهُمْ، فَلَمْ يَرُدُّوهُ، فَقَامَرَ عَلَى أَمْرَائِهِ فَغَلِبَ فَأَخَذَتْ أَمْرَأَتُهُ (6)".

ولعلَّ إكثار أبي حيان من شواهد الشعرية التي زادت على "860" بيتاً في الجزء الأول فحسب، وجه نير لهذه الثقافة الأدبية التاريخية لأبي حيان، ذلك أنه قد وقر في ذهن أبي حيان أن معرفة قواعد العرب اللغوية وأصولهم النحوية لا تُجدي نفعاً في الوقوف الدقيق على معاني القرآن الكريم وجمالها وروعيتها ما لم يطلع المفسر على نهج العرب في كلامهم وسمتهم في التعبير عميق الإطلاع، فلا يكفي فيه مجرد الإمام من كل علم بطرف، بل لا بد من التطلع والاستكثار من ذلك، ذلك أنَّ النحو وحده ليس بكاف في علم الفصح<sup>(7)</sup>.

112<sup>(1)</sup> ب.

 $\therefore 112^{(2)}$ 

(3) 67/ب. وانظر الكاما: 187، ومجاز القرآن 2: 173.

(4) البيت لقيس بن زهير، وهو في النقااض: 425، ورجاز القرآن 2: 173، اللسان "زهلم".

(5) البيت لزهرية في ديوانه: 79، والخبر فيه بصنعة ثعلب: 80، وصنعة الأعلم: 142.

(6) التذليل 102/أ.

(7) أبو حيان النحوي: 68، نقلاً عن النهر الماد 2: 409.

ولعلّ من مظاهر هذا الإطلاع المتعمّق نصّه في بعض المواضع على رواية البيت على هذا النحو أو ذاك إشارة منه إلى وجود رواية أخرى، على نحو ما فعل في معرض حديثه عن الإخبار بالجملة على رأي بعض النحويين، فأورد قول طرفة بن العبد<sup>(1)</sup>:

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى

وقال في رواية مَنْ رَفَعَ، أي مَنْ رَفَعَ الفعل المضارع "أَحْضَرُ": وليس بخاف أن للبيت رواية ثانية وهي بنصب الفعل "أَحْضَرُ" على إعمال "أَنْ" الناصبة محذوفة.

#### 4. أثر الثقافة المنطقية:

عُرِفَ عن أبي حيان مقتنه للفلسفة والمنطق<sup>(2)</sup>، وبعده عن الفلسفة والاعتزال، ذلك أن سوق الفلاسفة والمنطقيين كانت كاسدة في الأندلس آنذاك، فكان "إذا بيع كتاب في المنطق إنما يباع خفية، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق إنما كانوا يسمونه "المفعِل"، حتى إن أحد أصحاب أبي حيان كتب إليه من الأندلس أن يشتري له أو يستسخ كتاباً في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق وإنما سمّاه في كتابه إلى أبي حيان بالمفعِل.

إلا أن دارس الكتاب لا يمكنه أن يُعرض عن المظاهر المنطقية التي تشيع في جوانب كثيرة من الكتاب، بما يشهد على تأصل هذه الثقافة في ذهن أبي حيان، ثم انعكاسها على كتابه "التذليل" دقة وتفريعاً وتقسيماً، وأقيسة وحدوداً، وتعليلاً.

ولعل أهم مظاهر هذه الثقافة عنايته بالحد. وقد سبق أن عرفنا شدة اعتناء أبي حيان بالحدود وتحليلها، حتى إنَّ "التنزيل" لتجد ما فيه من نحو منطقي في التحديد والتقسيم والتحليل، ومن عناية بالعلة وبحث في العامل<sup>(3)</sup>.

لقد كان أبو حيان شديد التعقب لابن مالك في حدوده، وكثير الاستدراك عليه فابتداءً من أول أبواب الكتاب يعترض أبو حيان على ابن مالك لابتدائه الكتاب بـ "باب شرح الكلمة والكلام" وعدم التعرض لحدة الكلمة، "ذلك أن" الحدة للشيء عسير الوجود، فعدل عن لفظ "حد" إلى لفظ "شرح" وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانته<sup>(4)</sup>.

ويبدو انسجام مفهوم "الحدّ" عند أبي حيان مع مفهوم الحد عند المنطقيين، ذلك أن المفهوم المنطقي للحد احتل مكان الصدارة في الحدّ النحوي، وتبنّى النحاة عناصره من جنس وفصل ونوع وخاصّة، وتركز مفهوم الحدّ على أنه معرفة الماهيّة. فالحدّ هو القول الدالّ على ماهيّة الشيء،

(1) البيت لطرفة في ديوانه: 31.

(2) أبو حيان النحوي: 78، والبحر 5: 150.

(3) النحو العربي: 141.

(4) التذليل: 3/أ.



ونقل أبو حيان عن ابن فارس أن الشينيين المختلفين قد يسميان باسمين مختلفين، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، والشيء الواحد بالأسماء المختلفة. وعلق على ذلك بقوله: "وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمتباين والمترادف والمشتراك"<sup>(2)</sup>.

وقد أغفل أبو حيان تبيان هذه الحدود، وكأنه لما رأى وضوحها في ذهنه لم يرَ مدعاة للتفصيل في ذلك، أو لأنه — كما عرف عنه — كان راغباً عن المنطق والمنطقيين فلم يكن يريد إيقال الكتاب بمصطلحاتهم وتفسيرها. والمتباين ما كان لفظه ومعناه مُغايراً نحو: الفرس الإنسان. والمترادف: ما كان معناه واحداً وأسماءه كثيرة، ومعنى الكثرة، ما يقابل الوحدة لا ما يقابل القلة.

ومن مظاهر ثقافته المنطقية اعتناؤه بالتعليل، فالفعل — مثلاً — ينبغي أن يُقسم تبعاً للزمان، وهي القسمة الأولى، لأن بها يُميز المبنى من المعرب، والمبهم والخاص، ولعل ذلك لاعتقاده بمساوغة الأفعال للزمان، وأن الزمان من مقوماتها، توجد بوجوده وتعدم بانعدامه. وقد أخذ على المصنف اعتماده تصنيف سبويه للأفعال، وابتدائه بالماضي، ثم الأمر، ثم المضارع.

والأصل أن ترتب ترتيباً وجودياً بحسب دورة الزمان من المستقبل مروراً بالحاضر، وانتهاءً بالماضي، ذلك أن الفعل "يكون معدوماً غير مسبوق بوجوده، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبوقاً بوجوده"<sup>(3)</sup>. هذا الترتيب منطبق تمام الانطباق على ما قاله به فلاسفة المسلمين كابن سينا الذي يعرف الزمان بأنه "مقدار الحركة من جهة التقدّم والتأخر"<sup>(4)</sup> وكان أبا حيان قد أخذ هذا الترتيب الوجودي من ابن يعين الذي يقول: "فكانت الأفعال ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فالماضي: ما عُدِم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، والحاضر: هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"<sup>(5)</sup>.

ولسنا نريد الإطالة في فرش تعليقات أبي حيان — رغم تنكبه عنها وقوله بعدم الحاجة إلى كثير منها — لأن ذلك سيكون له مكان يبسط فيه بما يفي بالعرض، إن شاء الله.

\*\*\*

(1) التعريفات: 129.

(2)

(3) التذييل 20/أ.

(4) الحدود (لابن سينا): 253.

(5) شرح الفصل 7: 45، وقارن بالتذييل 25/أ.



